مجلس النواب العراقي
مقاربة بين الواقع والمطلوب ٢٠٠٥-٢٠١٠

الدكتور حافظ علوان حمادي(*)

Conclusion

((Iraqi Council of Representatives (٢٠٠٥ - ٢٠١٠)
between reality and the desired))

Objective of the research is to find ways that will restore the confidence of the Iraqi citizen, the House of Representatives and the creation of a relationship post interactive complementarity between the two after that there was a state of doubt and uncertainty usefulness of the House of Representatives on the back of modest achievements of this Council at the legislative and regulatory , financial, and lack of patriotism and objectivity from the presence of members of the council they are asking the bills and discussed and voted upon .If the legislative authority in the systems of democracy based on the triangle corners of the three , the voter, Deputy, the electoral law, quest has touched on the staff of the three analyzed and rated through the presentation and discussion of the failures and difficulties that have prevented the effectiveness of this Council certified objectivity and realism in the figures and statistics through tables privileges The research was distributed on two axes , the first special secretions of the social environment of the Iraqi society and its impact on voter behavior and the team , and the second axis eating the electoral law.

With regard to the first axis and specifically the behavior of the Iraqi voter and options election when voting at the twenty- first (٢٠٠٥) and second (٢٠١٠) showed an option primitive a closed options Diqih did not represent a model for a Free Choice conscious voluntary Her ignorance of the voter function of the election and the seriousness of its consequences Fajttiar voter non- sound was one of the reasons behind the Vice entry to the Council is not qualified to be a reason to restrict the work of the Council and the lack of achievements.The axis of Deputy, was the hallmark of most of the members of the Iraqi Council of Representatives is not having a high level of culture and efficiency so that eligibility for a broader understanding of their legislative, regulatory and financial note that the vast majority of members to dont have freedom to talk and to express their own opinions and have independence in the vote , they were under pressure and guide the leaderstheirparties Streams.

The electoral system has a role another in the way of legal voters to vote and choose to complete the outskirts of the triangle (the voter, Deputy , the electoral law) to form a collar hampered the work of the Iraqi Council of Representatives and pushed forward.Accordingly quest and Investigation realistic and objective and settled for some international experiences similar to the conditions experienced by Iraq , we found in the application of the electoral system (Rating (singles)) solution objectively contribute to the re- effectiveness of the House of Representatives and corrects his never process Altusit through the quality of the MP and the end of existence composed stable and opposition to be collectively effective mechanisms to bring the interactive relationship between the Council and the citizens of Iraqis.

(*) كلية صدر العراق الأهلية الجامعة

المقدمة :

اغلب شعوب الارض تنظر الى السلطة التشريعية * كنوع من القداسة والاحترام ، لما لهذا المؤسسة الدستورية من قدرة وامكانية وحقوق وصلاحيات قادرة بها ومن خلالها ان تدفع البلاد والعباد اشواطا للامام او تقودها الى الوراء ،هذه المؤسسة الدستورية التي حملت اسماء متعددة من برلمان الى كونكرس او جمعية وطنية او مجلس النواب ، فمهما تعددت التسميات وتنوعت ، يظل البرلمان قائدا وموجها ومشرعا ومرقبا وضابطا لكل فعاليات الدولة ومؤسساتها يشرع لها ولمواطنيها يراقب ويحاسب السلطة التنفيذية ويحترم السلطة القضائية ويدقق ويقر القضايا المالية .

السلطة التشريعية تشرئب لها العيون وتتعلق بها امال الشعوب التي خرجت للتو من رحم النظم الدكتاتورية ، عندما ترى بأن السلطات العامة يتم تداولها في فترات زمنية محددة في انتخابات عامة وتحسم نتائجها من عبر صناديق الانتخاب هذا مانجزه العراقيون في دورتين انتخابيتين (□ (□) لاختيار من ينوب عنهم ويمثلهم في سلطتهم التشريعية التي اطلقوا عليها " مجلس النواب " وقد تطابقت نتائجها مع المعيار الدولية التي وضعتها الامم المتحدة ، رغم مااشابها بعض الخروقات والصعوبات .

مجلس النواب العراقي انجز القليل وتعثر وتلكئ في الكثير واجه صعوبات وعراقيل حجمت انجازاته وشلت فعليته منها موضوعية تتعلق بالاضطراب الامني ، وانهيار مؤسسات الدولة الدستورية والسياسية وحل المؤسسة العسكرية ، واخرى مرتبطة بالبنية الاجتماعية للشعب العراقي ، والتي باتت جلية في سلوك كلا من " الناخب والمنتخب " . وصعوبات اخرى دستورية وقانونية مرتبطة " بالقانون الانتخابي " تحديدا ، وما انجزه " مجلس النواب " وما قدمه للمواطنين طرحت تسائلات حول الجدوى من وجود نظام برلماني في العراق .

اهمية البحث :

تكمن اهمية البحث في العمل على ايجاد السبل الخلاقة التي تعيد ثقة المواطن العراقي بالسلطة التشريعية " مجلس النواب " والتمسك بها ، وخلق علاقة مشاركة تفاعلية تكاملية بين الاثنين، واعادة ترميم صورة مجلس النواب في ذهن المواطن العراقي بعد اهتزت وتشوهت ولا يتم ذلك الابطرحها ومعالجتها موضوعيا وواقعيا وبالجداول والاحصائيات والارقام لاعادة قراءة القناعات وازالة الاوهام من اذهان اصحاب القرار ومن هنا تكمن اهمية البحث .

الهدف من البحث :

الهدف من البحث هو التفتيش والبحث والتقصي عن اسباب المنجز المتواضع لاعمال مجلس النواب على الصعيد التشريعي والرقابي والمالي وغياب الموضوعية والمصلحة الوطنية في طرح مشاريع القوانين و مناقشتها والتصويت عليها. ومن ثم البحث عن حلول ناجعة وافكار خلاقه تعزز دور مجلس النواب وتحد من اغفاقته ، اذ في بقائه واستمراره . نجاحه خدمة للبلاد والعباد وعلى اساسه حددت غاية البحث وقسمت على محورين " البيئة الاجتماعية العراقية " وتاثيرها على سلوك عنصري السلطة التشريعية وهما " الناخب والمنتخب " اما المحور الثاني فقد تناول القانون الانتخابي .

فرضية البحث :

النظام البرلماني يعزز الديمقراطية ويسهم في بناء مؤسسات سليمة .

اشكالية البحث :

التجربة البرلمانية العراقية اعاقة المؤسسات الدستورية والسياسية .

يتناول هذا البحث محورين رئيسيين البنية الاجتماعية للمجتمع العراقي والقانون الانتخابي بالتحليل والتقصي في مكامن الضعف والقصور وما يقترح من افكار وحلول ، فالمحور الاول خاص بأفرازات البيئة الاجتماعية للمجتمع العراقي وتاثيرها في سلوك الناخب والمنتخب والمحور الثاني القانون الانتخابي المعتمد وتداعياته الذي اسهم في تكبيل فعالية مجلس النواب وتواضع انجازاته ، وتقديم المقترحات البديلة في تفعيله ودفعه للامام ، مسبقين ذلك بمقدمة واطلالة سريعة على تاريخ الحياة البرلمانية العراقية وخاتمين البحث بأستنتاجات ومقترحات .

قراءة في تجارب العراق البرلمانية :

تتعد التعاريف التي يطلقها فقهاء القانون الدستوري وعلماء السياسة على النظام البرلماني فالبعض يعرفه :" بأنه النظام القائم على تعاون وثيق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ". والبعض الاخر يصفه :" بأنه النظام الذي تتحقق فيه الحكومة امام البرلمان (() . او هو النظام الذي يقوم على فصل مرن اونسبي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية .وليس تاما او مطلقا بينهما، بحيث يتحقق في هذا النظام تعاون ورقابة متبادلة بين السلطات (() لبعض يطلق عليه تسمية " الهيئة التي تمثل السلطة التشريعية في الدولة ". او هو " حكومة الرأي العام ". ". " حكومة الوزارة " ". " الحكومية الدستورية ". كون الحكومة تلعب الدور الاساسي او حلقة الوصل بين رئيس الدولة والبرلمان ويهدف النظام البرلماني من الناحية العملية خلق حالة من التوازن في العملية السياسية ، بحيث لايكون بوسع البرلمان او الحكومة تحقيق سيطرة مستمرة وأنما يكون التوازن بينهما مضمونا برقابة مستمرة من الرأي العام .أن تسمية هذا النظام بـ " البرلماني " (.) لايعني انه يتميز بوجود برلمان ، لان وجود برلمان منتخب من الشعب ليس خصيصة او ميزة ينفرد بها النظام البرلماني ، بل هو اساس مشترك لكافة الانظمة النيابية ، كنظام الرأسي ونظام الجمعية حيث يوجد البرلمان المنتخب من قبل الشعب ايضا (().

وتاسيسا عليه فأن مايميز النظام البرلمان ليس هو وجود برلمان ، بل هو اسلوب الفصل بين السلطات ، فهو ليس بالفصل المطلق ، بل هو فصل مرن ونسبي بين السلطات ، فصل يسوده التوازن والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، فأذا لم يتحقق هذا الفصل والتعاون لايمكن وصف النظام بنظام برلماني ، حتى لو وجد برلمان (() . المهم ان تستقل السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية مع تعاونهما ، ووجود هيئة منتخبة ورئيس اعلى غير مسؤل سياسيا وليس له سلطة فعلية ، كما توجد وزارة تمارس السلطة الفعلية وهي مسئولة(().

والنظام البرلماني ليس جديد في تاريخ العراق المعاصر ، فتاريخه يشير الى اعتماد الدولة العراقية منذ نشأتها في العام ") . " على اسس النظام البرلماني ، وكذلك كشكل لنظام الحكم الذي طبق طول العهد الملكي في العراق حتى عام ") . " .

وقد نص القانون الاساسي لعام ") . " المعروف بدستور العهد الملكي ، فيما يخص البرلمان تحديدا ، على ان .. البرلمان " هو مجلس الامة "الذي يتألف من مجلسين هما " الاعيان والنواب .. اختص مجلس " الامة " مع "الملك " بوضع القوانين وتعديلها والغائها .. اما الوزارة يجب ان تضم عددا لايقل عن سبعة وزراء بضمنهم رئيسهم ، ويمكن تعيين وزراء بلا وزارة .. تقوم الوزارة بادارة شوؤن الدولة (().ومع ان نصوص الدستور عام ") . " قد اوصت بايجاد نظام برلماني قريب من الصيغة التقليدية للانظمة البرلمانية الغربية " خاصة بريطانية " ((). الاانه تحول بفعل المتغيرات الى نظام شبه مطلق لايختلف عن الانظمة الملكية المطلقة سواء بوجود برلمان غير فعال وتبعية الوزارة وضعف (لمجلس النيابي ادى الى تركيز السلطة دستوريا وعمليا في يد الملك ، مما انتفي معه التعاون والرقابة المتبادلة التي يفرضها

النظام البرلماني وفق علاقة افقية بين السلطات . الان هذه العلاقة في العراق الملكي قد تحولت الى علاقة عمودية قائمة على الهيمنة ، حيث احتل الملك قمة هرم السلطة ، وبعده الوزارة وفي الاخير " مجلس الامة . البرلمان "(().

وبسقوط النظام الملكي في " " /تموز /) . " االختفى النظام البرلماني من العراق في ظل العهود الجمهورية.

كان وكان على العراق ان ينتظر اكثر من خمسة وخمسون عاما ") . ") . " من تاريخه عودة الحياة البرلمانية ، ومرة اخرى تجددت امال العراقيين بعودة الحياة البرلمانية من جديد بعد سقوط نظام " البعث " في شباط عام) . بعد دخول قوات الاحتلال العراق، وبداية هذه الامال جاءات على خلفية ، مايعرف : بـ قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لعام ") . " .

وأول مايؤشر عن هذا القانون هو عدم اخذه بأي من النظم السياسية المعروفة في الفقه الدستوري " النظام البرلماني ، او النظام الرئاسي ، او النظام المجلسي " بل انه قد مزج مابين اركان كل تلك الانظمة وبذلك فقد بعض اركان النظام البرلماني، على الرغم من اعتماده مبدأ ثنائية السلطة التنفيذية ، حيث نص القانون على ان تكون السلطة التنفيذية في المرحلة الانتقالية من " مجلس الرئاسة " " " مجلس الوزراء ورئيسه "("(). واعتماد مبدأ التعاون والرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ("().

الاان الأخذ بهذه المظاهر لم تؤدي الى قيام نظام برلماني في العراق خلال المرحلة الانتقالية ، بل العكس هوالصحيح ، فان هذا القانون قد خالف واحدا من مبادئ النظام البرلماني عند عدم منح الحكومة حق حل البرلمان ، بل اعطى للبرلمان صلاحيات واسعة تتعدى المركز القانوني للبرلمانات في النظم البرلمانية التقاليدية ( ). كما سمح القانون " لمجلس الرئاسة " الذي هو في محل رئيس الدولة الحق بنقض اي تشريع تصدره الجمعية الوطنية (").

ومع نهايات عام ")) " بدأ العمل بأنهاء المرحلة الانتقالية واسدال الستار على التجربة التي سميت بالبرلمانية بكل تناقضاتها و شخوصها وممارساتها والبدأ بالخطوات الاولى بالاتجاه الصحيح وذلك بطرح مسودة لدستور عراقي دائم للاستفتاء الشعبي ، والتصويت عليها وقبولها واقرارها في ظل الشرعية الشعبية والمؤسساتية لينقل الدستورالجديد، التجربة البرلمانية في العراق من صيغتها " المؤقتة " الى الدائمية في ظل دستور دائم ، عرف بـ " دستور جمهورية العراق لعام)) " .

حيث نص هذا الدستور بشكل صريح على اعتماد " النظام البرلماني "حيث نصت المادة (() منه :" جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستلقة ذات سيادة كاملة نظام الحكم فيها جمهوري نيابي " برلماني " ديمقراطي (").

وقد أعتمد الدستور اركان النظام البرلماني ، فالسلطة التنفيذية تتألف من " رئيس الجمهورية """ مجلس الوزراء" وتمارس السلطة التنفيذية صلاحياتها وفقا للدستور والقانون ("). وبهذا جسد الدستور الركن الاول من النظام البرلماني وهو ثنائية السلطة التنفيذية . كما اخذ دستور عام " " بالفصل المرن بين السلطات وكرس وسائل تأثير متبادلة حيث هناك مظاهر للتعاون والرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعة والتنفيذية وهذا هو الركن الثاني للنظام البرلماني .ولكن وبخلاف ماهو معمول به في الانظمة البرلمانية التقليدية ، يلاحظ ان الدستور الدائم وقع بنفس الخطأ الذي وقع به " قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لعام " عندما رجح كفة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية (") ، فلمجلس النواب الحق بسحب الثقة من الوزارة باكملها في حين ان قدرة السلطة التنفيذية " رئيس مجلس الوزراء ، ورئيس الجمهورية " على حل البرلمان " مجلس النواب " مرهونة بموافقة الاخير بالاغلبية المطلقة من عدد اعضائه وهذا يعني ان السلطة التنفيذية قيدت وسيلتها الرئيسية للتاثير على السلطة التشريعية اي حل مجلس النواب ، حيث ان امرالحل يتوقف على الاخير ، وهذا يخالف قواعد النظام البرلماني وعلى الرغم ما اعترى الدستور الدائم من نقص وعيوب

الا ان العراق تمكن من اقامة مؤسسات دستورية شرعية واجراء انتخابات تشريعية لانتخاب اعضاء " مجلس النواب " البالغ عددهم " " نائبا ، طبقا لنظام " القائمة المغلقة " الانتخابي في عام " " والثانية التي جرت عام " " وطبقا لنظام " القائمة المفتوحة " لانتخاب اعضاء مجلس النواب الثاني والبالغ عددهم " " " عضوا من بين اكثر من " " مرشحا وقد ارتقت الانتخابات التشريعية الى مستوى المعايير الدولية المقبولة .

وقد قدم البرلمان العراقي خلال هاتين الدورتين الشئ الكثير ، رغم الصعوبات التي واجهها والتي يمكن وصفها بانها ظروف غير عادية واستثنائية ، من الاضطراب الامني ووجود الاحتلال الى الصراعات السياسية والانقسامات المذهبية والقومية والمناطقية ، ومع هذا فهناك من يؤكد على أن وجود مجالس نيابية منتخبة في هذه الظروف الصعبة والاستثنائية يسهم في كبح النزاعات والعنف واستبدالهما باجراءات تقود الى الثقة ونبذ العنف والتكامل السياسي ، حيث للمؤسسات قدرة كبيرة على وضع حدود لنزعات النخب العنيف وتقليص حجم الشكوك والاخطار وما تتسبب به النزاعات التي تحدث من خسارات وهذه المجالس بمثابة قنوات لسماع صوت المعارضة وتستعين فيها جميع القوى الاجتماعية لاسماع صوتها والتعبير عن مطالبها وان الجماعات المختلفة اذ لم تجد قنوات شرعية للتعبير عن مطالبها فانها قد تعمد الى استخدام العنف وما يترتب على ذلك من تهديد لاستقرار النظام السياسي ( ).

برلمت مجلس النواب العراقي :

ماان بدا الحديث عن بناء دولة المؤسسات والتاسيس لبرلمان ، حتى اجتاحت العراق امال عراض لشريحة واسعة من السياسيين والمثقفين والوطنيين والديمقراطيين العراقيين ، صوب التجربة البرلمانية الجديدة فمنهم من استحضر التجربة البرلمانية الملكية السابقة ، واخرون نشدوالمثالية فتطلعوا الى تجارب الغرب اللبيرالية، وعلى مايطرحه المشرع العراقي من افكار وما يقننه من سبل واهداف تستجيب لمطالبهم وتحقق طموحاتهم في مجلس نواب عراقي يشذب الضار والغريب ويقدم المفيد الكثير و يكون انموذجا رائعا للشعوب التي خرجت من رحم النظم الاستبدادية . وبالتضاد من هذه الشريحة الساعية الى دفع مجلس النواب للامام واقامة حياة برلمانية سليمة ، كانت هناك جبهة كبيرة ومؤثرة وغير متجانسة ، ضمت المسيسين والبسطاء ورجال الدين والذاتين والمؤهومين ، سعت وتسعى عن قصد اوجهل و عدم معرفة ودراية بالحياة الديمقراطية عامة والتجارب البرلمانية خاصة الى اعاقة عمل "مجلس النواب " الجديد للنهوض باهدافه وتحقيق انجازاته ، من خلال خياراتهم الغير موفقة وبسبب مواقفهم .

فعلى الصعيد التشريعي ،فعجز مجلس النواب واضحا فقد بلغ عدد مشاريع القوانين المحالة من السلطة التنفيذية ومن الدورة الاولى الى الدورة الثانية للمجلس النواب والتي لاتزال قيد التشريع فقد بلغت ( )( )() .

اما على الصعيد الرقابي : فالبرلمان كما يقول فقهاء القانون العام هو قبل كل شئ جمعية مراقبين ، ومهمته الاولى وربما الاكثر من التصويت على القوانين هي مراقبة الحكومة واجبارها عن طريق الاسئلة والاستجوابات وسحب لثقة ومناقشة الميزانية او غير ذلك من الوسائل على تبرير تصرفاتها امام الجمهور . وقد كفل الدستور العراقي لمجلس النواب اداء دوره الرقابي وكان ذلك واضحا من خلال المادة (.) الفقرة ثانيا، حيث اكدت على مجلس النواب يختص بالرقابة على اداء الحكومة ان مجلس النواب الحالي وفي دورته الثانية لم يستطيع استجواب الا العدد القليل الذي لايزيد على أصابع اليد وهذا لا يتناسب اطلاقا وحجم الفساد المالي والاداري فقد وصل عجز مجلس النواب من استقدام وزير الشباب والرياضة السيد (محمد جاسم) وبعده ووزير التعليم العالي السيد (علي الاديب)لاستجوابهم وامتناع السيد (نوري المالكي) رئيس الوزراء عن الحضور لجلسة استماع لمجلس النواب ، واحجام وقادة الفرق العسكرية والاجهزة الامنية عن الحظور،على العكس من ذلك فان مجلس النواب في دورته الانتخابية الاولى شهد عددا من حالات رفع الحصانة ، وقد

اختلفت الاسباب التي وقفت وراء اتخاذ مثل هذا القرار البالغ الاهمية والخطورة ، فقد توصل مجلس النواب في " "/ / " الى التصويت بالاغلبية المطلقة على رفع الحصانة عن النائب " مشعان الجبوري " بتهمة اختلاس ملايين الدولارات ، وفي " / / "قرر المجلس اقالة النائب " عبد الناصر الجنابي " لثبوت قيامه بتمويل العمليات الارهابية ، وفي " " / / / " ثم رفع الحصانة عن النائب " مثال الالوسي " لزيارته الثانية لاسرائيل ، وفي " " / / / " قرر المجلس رفع الحصانة البرلمانية عن " محمد الدايني " بسبب تورطه بعملية تفجير مجلس النواب . ناهيك عن التاخير المتكرر لمجلس النواب الحالي في اقرار الميزانيات المالية للدولة ، وكان اخرها تأخيرميزانية عام ( ) . ففي استطلاع الرأي العام العراقي عن اداء مجلس النواب اجرته " شركة الشرق للبحوث استطلاع للرأي عن مؤشر الرأي العام العربي) . للفترة من " شباط /) . " اظهرت ان نسبة عالية ممن استطلعت ارائهم من العراقيين غير راضين وغير مقتنعين ولايملكون الثقة بمجلس النواب العراقي كما هو مثبت بالجدول رقم (() .

جدول رقم ( )( )()

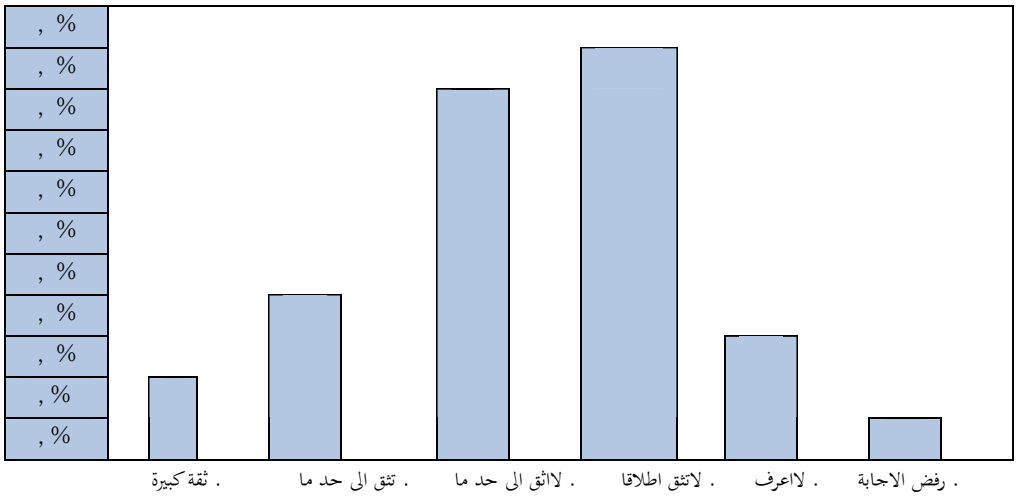

مامدى ثقتك بـ " مجلس النواب " فهل لديك " ثقة كبيرة " انك "تثق الى حد ما " " انك " لاتثق لى حد ما " " انك " لاتثق على الاطلاق "

فأين تكمن الاشكالات والمعوقات ، التي باعدت بين مجلس النواب والمواطنين اولا وحجمت انجازات المجلس وقيدت فعالته ثانيا؟

نكاد نجزم ، بأنهاعديدة ومتنوعة من اجتماعية وسلوكية الى اجتهادات قانونية وخلافات سياسية ناهيك عن التدخلات الاقليمية والتاثيرات الدولية ولكننا نشيرهنا حصرا الى بعدها الاجتماعي ومنتظمها الانتخابي .

اولا : معوقات البنية الاجتماعية للعراق

ان للمجتمع والثقافة المميزة له صلة وثيقة بشخصيات من يحتضنهم من افراد حيث ان ثقافة المجتمع تؤثر في طرق تفكيرنا وتعبيرنا عن انفعالاتنا وارضائنا لدوافعنا وفيما نتعلمه من معايير المباح والمحظور والعدل والظلم والحق والباطل وكذلك فيما نكتسبه من معلومات ومهارات وعواطف واذواق وكل ذلك تحدده نوع الثقافة الى حد كبير : أهي ثقافة ديمقراطية ام غير ديمقراطية ، تعاونية ام تزاحمية ، مادية أم روحية ، مسالمة أم عدوانية ( ).

والعراق كغيره من الدول يضم جماعات قومية ودينية وثقافية متنوعة بتنوع الحضارات التي نشأت فيه لذا فان الجماعات على ارضه ليست دخيلة قادتها واقعة تاريخية مجهولة للاقامة في هذا البلد ، من هنا تظهر حقيقة ان العراق بلد مركب متنوع القوميات والاديان والطوائف (:) اصطبغ تاريخه بمظاهر العنف والحروب ، بسبب خيراته الكثيرة وحدوده المفتوحة تركت هذه الحروب اثارا نفسية كبيرة على شخصية الانسان العراقي ، فجعلته شخصية قلقة عنيفة غير صبورة ، يعاني من ازدواج الشخصية ، ان النسق القيمي الذي اقررته التراكمات الحضارية عبر التاريخ مازال يوجه بل ويتحكم بمشاعرنا سلوكياتنا ومازال يعيش فينا ونعيش فيه ، مثل التعصب الاعمى والحقد والعنف في معالجة الامور ، فتحول (تراثنا الفلسفي) باسناد وظيفة محددة للعقل وهي وظيفة (التبرير) وليس النقدو التحليل او التساؤل ( )).

وتاسيسا عليه ، فالمجتمع العراقي مجتمع تقليدي اذ يحتوي على انظمة عشائرية وقبلية ودينية ومذهبية مازالت فعالة في المجتمع العراقي عبر مراحل تاريخية متعددة بحيث اصبحت جزءا من معادلة ميزان القوى على الساحة السياسية العراقية وبنفس الوقت عدم وجود مجتمع مدني عراقي حقيقي ، وقد رافق ذلك ضعف وهشاشة الطبقى الوسطى التي عاشت حالة من التشظي والتحلل والتهميش في عملية افقار شاملة لها ولمن دونها من الفئات الاجتماعية للمجتمع العراقي ( ). وعملية الافقار لهذه الطبقة بدات في مرحلة الخمسينات وتحديدا بعد سقوط النظام الملكي وقيام الجمهورية في (تموز) حتى وصلت الى قمتها في مرحلة " التسعينات ".

وماذهبنا اليه لايتعلق بتركيبة وعمل (مجلس النواب) فقط بقدر ماهي متعلقة في قضية اعادة تاسيس (الهوية الوطنية) للعراقيين في وجدانهم وثقافتهم السياسية ، بحيث تكون قادرة على استقطاب الولاء الاسمى (للناخب والمنتخب) من العراقيين بغض النظر عن انتماءاتهم العشائرية والعرقية والدينية ، وحتى الحزبية ، بحيث تصبح بمثابة الاطار السياسي والمؤسسي و القانوني التي تمثل جمـــيع العراقيين.

أن البيئة الاجتماعية العراقية بكل افرازاتها ومكوناتها من عرقية ودينية ومذهبيـة ومناطقية تحولت الى (متبنيات) سياسية تركت ظلالها على مجمل تشكيل وعمل مؤسسات الدولة الدستورية والسياسية ولعل الابرز من بين تلك المؤسسات (مجلس النواب) والذي ظهر جليا في سلول غالبية الناخبين ومعظم المنتخبين من اعضاء"مجلس النواب " .

والدراسات الحديثة تشير الى وجود ثلاث قواعد تنظم عمل البرلمان خلال التحول الديمقرلطي ، اولهما : تشكيل الحكومة ، وثانيهما : النظام الانتخابي ، وثالثهما : الجماعات التي تشارك في الانتخابات ناخبين ومنتخبين (:).

(/ الناخب العراقي :

يذهب الاستاذ (تشيسترفين) من جامعة فاندربيلت بالقول :" قد يولد الناس ولديهم التوق للحرية الشخصية الاانهم لايولدون ولديهم معرفة بالترتيبات الاجتماعية والسياسية التي تجعل التمتع بالحرية امرا ممكنالهم ولاولادهم ، مثل هذه الاشياء ينبغي اكتسابها ينبغي تعلمها ( )) .

وفي هذا الاطار تعد عملية التصويت واحدة من اهم مفردات السلوك السياسي التي ينبغي تعلمها تلك العملية التي يقصد بها مواقف ورئ وقناعات وخيارات الناخب وهو يدلي بصوته وردود فعله فيما يتعلق بشؤون الحكم . علما بان

السلوك الفردي الانتخابي مقدمة للسلوك الانتخابي الجماعي عند تحرك تلك الجماعة كحقيقة كلية او جزء منها على الاقل .

فقرائه لسلوك الناخبين العراقيين وخياراتهم السياسية في الدورتين الاولى والثانية لم تكن تعبر عن مضمون المواطنية بل انها عكست مضمونا بدائيا اوليا منغلقا على خيارات ضيقة وفرعية ،و لاتمثل مفهوم ونموذج الاختيار الحر الطوعي الهادف بقدر ماتعبرعن تبعية وارادة مقيدة ووعي موجة اوقسرية سياسية فوقية، او ماخوذ بما يعرف بالهوس الجماعي او تصويت القطيع بمعنى ان من ينتخب لايعرف وظيفة الانتخاب وخطورة نتائجه، ودون ادراك من ان المسؤولية الاولى عن الانتخابات ونتائجها وما تأول اليه تلقى على كاهلة.

ان اغلبية عراقية اسيرة ارث الماضي بكل تداعياته وتناقضاته وتعاني من الفقر وارتفاع نسبة الامية . ليأتي عام ( ) بكل جديد ومستجد سياسيا، من حرية لاحدود لها بعد السجن الكبير ومن طوفان الاحزاب السياسية بعد حكم الحزب الواحد ومن انتخابات دورية مركزية ومناطقية يتنافس فيها الالف المرشحين ، ومن عقائد فكرية وقومية الى موجة دينية ،لتشكل بمجملها ضغط اضافيا على خيارات الناخبين.

وفي ظروف واجواء كهذه كان الناخب العراقي مطالب بتحديد خياراته السياسية بدقة وهو يضع صوته في صندوق الانتخاب في حين خياراته متحكم فيها في الاصل من قبل قيادات الاحزاب والتيارات والكتل السياسية وبالذات تلك القيادات المتمتعة برمزية دينية ومنزلة روحية ، دون ان تعبر خياراته عن اي مشاركة حقيقية نابعة من اهتمام المواطن بما يجري من حولة من قضايا وعدم قدرته على احداث تغيير في المعادلة السياسية .

ولعل السلوك الابرز في هذا المجال هو شيوع الثقافة الشفهية في اوساط العراقيين والتي تمنع الافراد من تنظيم معارفهم وتجعلهم اسرى لما يقال لهم فقط دون ان تكون لهم القدرةعلى توسيع حدود معارفهم الامر الذي يسهل اقناعهم بما يراد منهم وضمان مشاركتهم في العملية الانتخابية .ناهيك من لجوء بعض قيادات القوى السياسية الى شيوخ القبائل والعشائر والاشخاص المعروفين للاستعانة بهم للضغط واقناع افراد عشائرهم للتاثير على خياراتهم وكسب اصواتهم في الانتخابات رغم ان الاصل في الموضوع هو الحرية المطلقة لكل فرد في التصويت لمن يشاء ولمن يراه مناسبا لتمثيله بما يعبر عن اتجاهه ورأيه ( ).

وتأسيسا عليه فان الانتخابات وما يتمخض عنها هو عنوان لانتصار الفئة العشائرية والمذهبية والمناطقية ، وبذلك وضعت خيارات الناخب العراقي داخل نسق ضيق الى ابعد الحدود ،وعليه الايخرج من اطار هذا النسق في خياراته ، لان ذلك يعد خروجا على الشرع والجماعة الاجتماعية التي ينتمي اليها الفرد الناخب ،وبهذا اخذ الناخب العراقي بالتخلي عن الكثير من قناعاته بل حتى عن بعض ما يحقق مصالحه حتى يستطيع تحقيق توقعات الجماعة الاجتماعية التي ينتمي اليها وبخلاف ذلك يصبح في نظر (جماعته الاجتماعية) غير متماثل مع معاييرها ومنحرفا عنها وبذلك وقع الفرد الناخب تحت ضغط وهيمنة الرموز الدينية وضغط الجماعات الاجتماعية المتنفذة داخل المجتمع والتي تمارس ضغطها عليه من اجل تحقيق اهدافها . ان سلوكا كهذا جعل الناخب العراقي منقسما على ذاته موزعا وحائرا بين خياراته الذاتية والفردية وبين رغبة وضغوط الجماعات الاجتماعية والدينية مما اثر

فعلا على خياراته الحقيقية وهو امام صندوق الانتخاب ، زاد على ذلك هو وجود العدد الهائل من الاحزاب والتنظيمات السياسية ذات البرامج والشعارات المتشابهة وهي تخوض الانتخابات جعلت المشهد الانتخابي اكثر ضبابية وبعيدا عن التمايز والوضوح ، مما سبب ارباكا للناخب العراقي في تحديد خياراته السياسية وهو يدلي بصوته ( ).

وتبان وتظهرالمشاعر والمواقف الحقيقية للناخبين ، ساعة اقفال صناديق الانتخابات وتحسم النتائج ومباشرة مجلس النواب اعماله وعندها يستقر المزاج العام ، لتبدأ مرحلة مراجعة حسابات الربح والخسارة في اطار المصلحة الذاتية والخطأ والصواب للمواطنين في تأشيراتهم الانتخابية . ففي استبيان اجره الباحث على عينة مختارة لطلبة العلوم السياسية ، حول مدى معرفتهم وقناعتهم بمن اختاروا ؟.

فكانت النتيجة ، بأن نسبة عالية ممن استبينت ارائهم اظهرت عدم معرفتهم وقناعتهم ، ممن تـم التصويت لصالحهم ، وكما هو في لهـم وحسـب

الجدول رقم (())

معرفتك بالمرشح :	اعرفه جيدا	اعرفه	اعرفه قليلا	لااعرفه	لارأي
	%	%	%	%	%
مقتنع بختيارك للمرشح :	مقتنع جدا	مقتنع	مقتنع قليلا	غير مقتنع	لارأي
	%	%	%	%	%

الاستبيان اجراه الباحث على طلبة كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، المرحلة الاولى ، الاثنين شباط .

ان سلوك الناخب العراقي وهو يدلي بصوته في الدورة الانتخابية الثانية لعام ( ) فان النتائج المتحققة ميدانيا في اختيار اعضاء مجلس النواب البالغ عددهم ( ) :) من بين (()الاف مرشح و( ) مرشحة ،قد ابتعد كثيرا عن اختيار رموز جديدة من السياسيين الامر الذي لم يسهم في احداث تغيير في طبيعة تشكيلة مجلس النواب او الحكومة وبقي الخيار الممكن هو التوافق السياسي لقوائم عديدة تختلف فيما بينها.

وسلوك المصوت العراقي هذا خيب امال وتطلعات العديد من القيادات والتكتلات والشخصيات التي حسبت نفسها يوما ما وهي واهمة انها ذات رمزية وطنية اوثقل سياسي واجتماعي، وحرفية مهنية فقد خابت امال القيادي في الحزب الشيوعي العراقي (حميد مجيد موسى ومفيد الجزائري) ، وتراجع التيار الديمقراطي بقيادة (نصير الجادرجي) ، كما طالت خيبت الامل هذه بعض القيادات التي اثبتت حظورها في الدورة السابقة ومنهم : (مثال الالوسي ، والقاضي وائل عبد اللطيف ، ورئيس مجلس النواب السابق محمود المشهداني).كما حرمت خيارات الناخب العراقي مجلس النواب العديد من الكفاءات والمهنيين والتكنوقراط من قبيل : (عدنان الباجة جي ، والدكتور حسن البزاز والدكتورة هدى النعيمي ووجدان ميخائيل والدكتور نديم الجابري والدكتور رعد مولود مخلص والدكتور عامر حسن فياض ، والدكتور ضياء الشكرجي والدكتور نبيل سليم والدكتور مهدي الحافظ والدكتور عبد الستار الجميلي والدكتور عامر الغضبان والدكتور مالك دوهان الحسين وغيرهم(*).

وبالمقابل فاز اخرون بحصولهم على نسبة عالية من الاصوات ، ففوزهم هذا لم يكن على خلفية ادائهم السياسي المتميز خلال مشاركتهم السابقة بالسلطة اوفي مجلس النواب بقدر مايعبر عن السلوك الانتخابي الغير سليم لاغلبية الناخبين العراقيين من البسطاء والاميين الذين استهوتهم الشعارات الدينية والقومية والمناطقية والطروحات المذهبية مما كان له نتائج سلبية على نوعية وطبيعة تشكيله مجلس النواب واداء عمله التشريعي والرقابي والمالي ، ناهيك عن غياب الموضوعية وادراك المصلحة الوطنية ، عند التصويت .

ان شرعية الانتخابات وسلامتها لاتعني فقط خروج الجموع المليونية للتصويت في وقت واحد فحسب ، بل هي الالتزام بالمعايير التي من الواجب ان يتحلى بها الناخب (كالتجرد ، والتعفف ، والالتزام بسائر ضوابط العمل الديمقراطي) من جهة (والالتزام السليم بالقانون والتشريعات التي تضبط العمل الانتخابي من جهة اخرى)( )(). ولكن ادراكا شعبيا

بعدم الرضا عن التشريعات التي يقرها مجلس النواب وعن المواقف التي يطرحها ازاء مجمل القضايا العامة قد ظهر لاحقا. هذا ما ابانه الاستطلاع الذي اجرته (شركة الشرق). الذي دارحول : (هل يخدم المجلس المصلحة العامة ؟) الغالبية العظمى ممن استطلعت ارائهم اجابوا (بالنفي) كما هو مثبت بـ :

الجدول رقم (() ( )

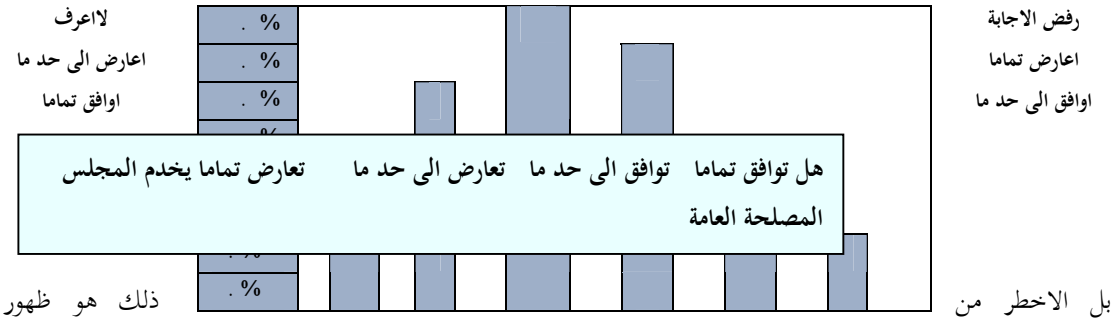

بل الاخطر من ذلك هو ظهور سلوكا عراقيا سلبيا يتنامى ويتصاعد بالعزوف عن المشاركة في الحياة الديمقراطية عامة ، والانتخابات النيابية القادمة خاصة ، لعدم قدرة اعضاء مجلس النواب من ترجمة طموحات وامال العراقيين وتحويلها الى منجزات فعلية ورقمية هذا ماظهرته استطلاعات الرأي العام الذي اجرته (شركة الشرق للبحوث) . كما هو مثبت في :

جدول رقم (() ( )

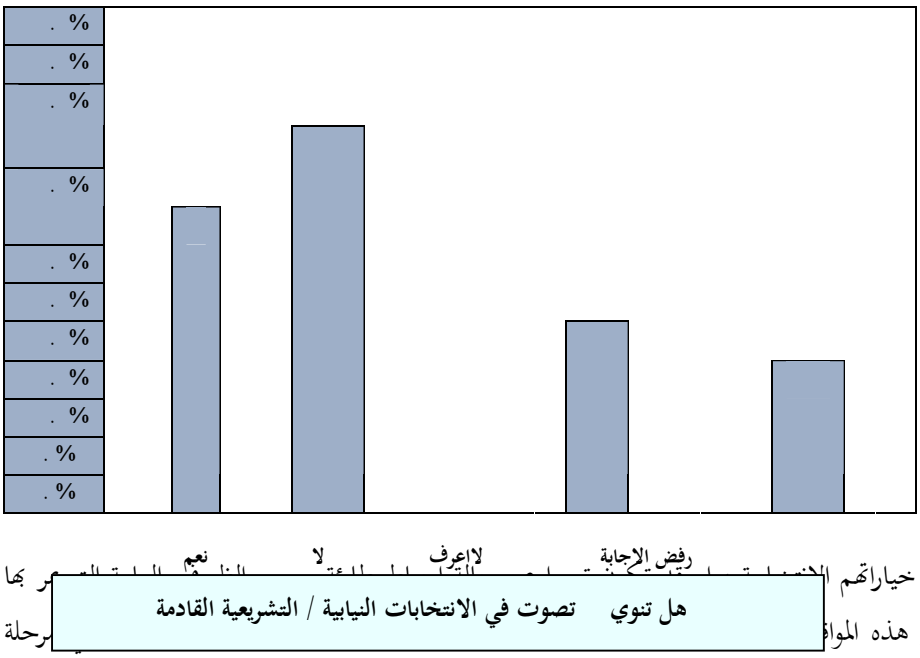

ان ردود افعال ومواقف المواطنين العراقيين السلبية هذه لاتعبر كلها عن عدم اقتناعهم باداء مجلس النواب تحديدا بل جزءا منها انعكاسا ذاتيا عن حالة ندم وهم يتلمسون نتائج سوء خياراتهم الانتخابية [illegible] العراق .ان جزءا من هذه المواقف [illegible] مرحلة الانتخابات تنتهي بكل خلافاتها وسجالاتها وتحسم نتائجها حتى يشعر كثير من الناخبين بغض النظر عن فوز اي من المرشحين ، من ان النظام السياسي سوف يستمر في عمله ويرى اخرون من بين هذه الفئة بأنهم لايثقون في السياسيين بصفة عامة ومن ثم فان الانتخابات بالنسبة لهم محددة الفائدة او المغزى ، والقسم الاخر لايجد في اي من مرشحين مايستحق التضحية بوقتهم ، اوجذب اهتمامهم ، ويسهم في تقوية هذا الاتجاه غياب المنافسة الفعلية بين احزاب وقوى

سياسية حقيقية ( ).وهذا ينطبق في الاغلب الاعم على اولئك المواطنين من العراقيين الامبالين وغير المهتمين وممن ليسواعلى علم بالحياة السياسية او الحملات الانتخابية او المرشحين او القضايا الانتخابية.

ماذهبنا اليه يشكل حافزا في البحث عن الوسائل والاليات التي تسهم بالارتقاء بالسلوك الانتخابي ، فوصف الانتخاب كما تذهب اليه الفلسفة الفقية الحديثة بأنه (شهادة عدل من جهة ومن جهة اخرى فهو شهادة عادلة من الناخب عند انتخاب مرشح معين بأنه كفوء لاشغال هذا المنصب (:).

وعليه فان التصويت (حق وواجب) حق ضمنه الدستور ونص عليه ، والتصويت واجبا شرعيا واخلاقيا ناهيك عن الواجب السياسي والمسؤلية الوطنية ، ان عملية التصويت الية لاحداث التغيير واستبدال المفسد والردئ .ولتحقيق ذلك يفترض بمن يقدم على التصويت ان يدلي بصوته بارادة حرة مستخدما عقله دون عاطفته ، وان يكون دافعه وطنيا وليس قوميا او مذهبيا او مناطقيا ،يختار المرشح النزيه والكفوئ بعد علم ودراية،وبعكسه فعليه تحمل تداعيات ونتائج تصويته غير الموفق وبغية الوصول الى سلوك انتخابي مثالي وسليم ومعافى لابد من شروط واجب توافرها في الناحب ليكون مؤهلا للاداء بصوته الانتخابي بشكل صحيح لانتخاب ممثليه من اهمها ( )).

:. حس وطني وشعور بالمسؤلية .
.. التحلي بمستوى كافي من الوعي السياسي .
.. القدرة على التميز بين البرامج الانتخابية للمرشحين او الاحزاب .
.. الاحتكام الى عقله دون عواطفه عند التصويت .
.. ان يحقق البرنامج الانتخابي للمرشح مصالح الناحب .
.. عدم الركؤن للولاءات القومية والمذهبية والعشائرية .
.. الايمان بان التصويت حقا دستوريا لايجوز التفريط به .
.. امتلاك قدرا من المعرفة والدراية بقوائم المرشحين والية التصويت .

وعلى الرغم من ان التحقق من شروط الترشيح مسؤولية المفوضية العليا المستقلة للانتخابات تحاشيا لاستغفال الناخبين ، لكن ذلك لايعفي الناخبين من مسؤولية التحقق من مؤهلات المرشحين ، اي يجب على الناخب قبل الادلاء بصوته ان يسبر المؤهلات العلمية والادارية والاستقامة الشخصية للمرشحين ليكون على دراية كافية بامكاناتهم . ومن المعلومات التي على الناخب معرفتها عن المرشحين هي ( ).

.. معرفة البرامج الانتخابية للمرشحين .
.. التحصيل والنتاج العلمي والثقافي للمرشح .
.. الخبرة وعدد السنوات التي قضاها المرشح في العمل .
.. الاستقامة والنزاهة .
.. مدى ولائه الوطني ، وتاريخه السياسي.
.. مدى التزام وحرص المرشح على تنفيذ برنامجه الانتخابي والتواصل مع الناخبين .

وما ذهبنا اليه لايكفي للارتقاء بخيارات الناخب العراقي ومساعدته في تصحيح سلوكه الانتخابي ، بل الامر يقتضي وضع ستراتيجية طويلة المدى تنهض بها اطراف متعددة ، هدفها توعية وتثقيف المواطنيين في الاختيار الحر السليم للمرشحين .

. / النائب :

هنا اقتطف حكمة اجعلها مقدمة لفقرة النائب للفيلسوف الاغريقي "pe icles بيريكيس " وهو يوجه كلامة للمشرعين ، يقول :" على كل شخص ان لايهتم بشؤونه الخاصة فحسب وانما يهتم كذلك في شؤون الدولة ايضا فعليك ان تثبت نضرك في كل يوم على عظمة اثينا كما هي في الحقيقة ، وان تقع في حبها وتغرم بها فبدونها لايمكن البقاء طويلا مهما كان نوع الزعامة ".

واستقراءا لحقيقة اغلبية اعضاء مجلس النواب في الدورتين ( ) نكاد نجزم هم خارج مضمون حديث (بيريكيس) سلوكا ورائ ومواقف ، ولغة الارقام تفصح عن نفسها كما هو مثبت في جدول رقم (().

اين تكمن الاشكالية في ذلك هل في جهل المقترع وهو يدلي بصوته ، ام بحداثة التجربة وانعدام الخبرة ، ام بطوفان الاحزاب السياسية والموجة الاسلامية ، في ترتيب تسلسل المرشحين في القوائم الانتخابية ام في النظام الانتخابي ام في القصور الذاتي في شخص النائب، الجواب ،هي كلا من هذا وذاك .

s : العثرات التي اصابت مجلس النواب، هو الحيلولة دون صعود الكفاءات وفوزهم في الانتخابات بسبب اقدام روؤساء الكتل والتيارات والاحزاب الاساسية بترتيب اسماء مرشحيها وتتصدر القوائم الانتخابية قيادات تلك الكتل والااقرباء ومن ثم الاصدقاء والكوادر المتقدمة والاعضاء وفي ذيل القوائم تدرج بعض الاسماء البارزة اجتماعيا والكفوئة سياسيا وعلميا من حملت الشهادات العليا لتزين القوائم دون ان يكون للناخب حق الخيار بين المرشحين ولاحق ترتيبهم بطريقة تختلف عن الطريقة التي اختارها الحزب. هذا ماجرى وبدى واضحا في انتخابات عام( ) تحديدا وانتخابات ( ) رغم تعديل قانون الانتخاب نحو القائمة المفتوحة مما حرم مجلس النواب من بعض هذه الكفاءات في تفعيل المجلس ودفعه الى الامام .

جدول رقم (() ( )

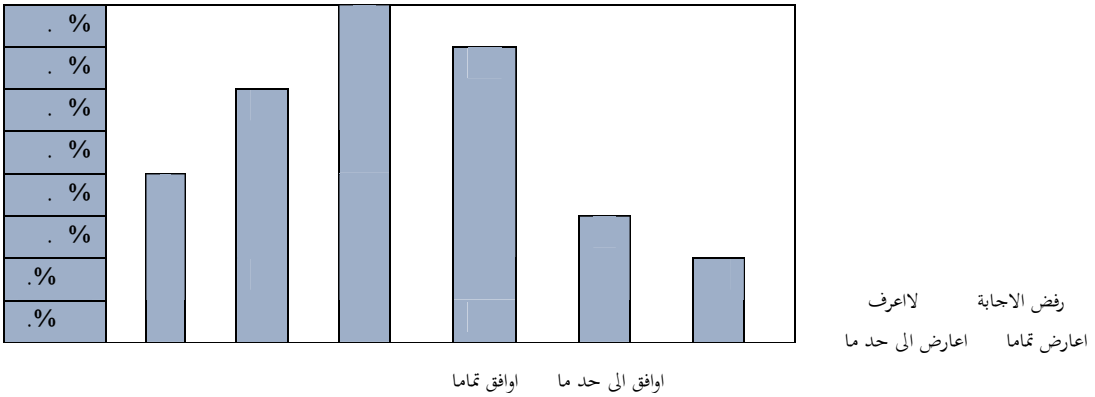

هل توافق تماما ، توافق الى حد ما ، تعارض الى حد ما ، ام تعارض تماما يخدم المجلس المصلحة العامة ؟

وحقيقة التصويت والياته داخل مجلس النواب العراقي نصيبها هي الاخرى في تسوية عمل هذا المجلس وتراجعه ، حيث القرارات التي يتخذها مجلس النواب بالديمقراطية التوافقية وفيها يكون النائب ممثلا لجماعته الطائفية او الدينية او الاثينية ، وقليلا مايكون هناك نائب يطرح وجهات نظر خارج اطار موقف كتلته او جماعته الاجتماعية . وان التصويت على القرار التشريعي وبالذات القرارات المهمة الخطيرة والتي محل نقاش يترك للقيادات العليا خارج قبة مجلس النواب القرار بشأنها (.). اما بعد، اتخاذ القرار فيكون دور اعضاء الحزب او الكتلة او التيار داخل المجلس هو التاييد القرار المتخذة من قبل القيادة وتنفيذه وبشكل كامل ودون نقد او اعتراض حتى لو كانوا قد ابدوا اراء مخالفة له اثناء المناقشات وغير مقتنعين به .

وهذا يعني اختزال اراء اعضاء مجلس النواب الى خمسة اراء وهم رؤوساء الكتل الحزبية ، مما انعكس ذلك على اداء مجلس النواب فتحول الى مجلس لقادة الكتل والاحزاب السياسية ولطالما كانت تلك القيادات تختلف وتتناقض مصالحها وارائها مما عطل القرار السياسي والتشريعي ، وكذلك عطل الدور الرقابي الذي يعد صمام الامان من تعسف السلطة التنفيذية، اضف الى ذلك غياب المعارضة السياسية ، اذ وجود المعارضة السياسية داخل البرلمان تعد من العوامل المنشطة للحياة البرلمانية بصورة عامة وللدور الرقابي بصورة خاصة ، فان غياب اوتهميش هذا الحظور يضعف الرقابة البرلمانية وعليه فلا قيمة للاراء التي يبديها اعضاء مجلس النواب اثناء المناقشات طالما القرار متروك للقيادات التي لها الخيار في تبني هذه الاراء اوتجاوزها او تتبنى رأياً خاصا بها وعلى هذا الاساس فان اغلب اعضاء مجلس النواب يميلون بالنتيجة الى عدم الادلاء بأرائهم وانتظار مايصل اليهم من القيادةمن موضوعات وذلك بصيغة قرارات والنتيجة فان تدفق المعلومات من الاسفل " اعضاء مجلس النواب " الى الاعلى يتلاشى تدريجيافي الوقت الذي يستمر فيه خط القيادة من الاعلى الى الاسفل في شكل او امر واجبه التنفيذ ، مما ظهر جليا ليس في قلة التشريع فقط انما تاجيل وترحيل العديد من مشاريع القوانين المهمة ، مثل :" قانون النفط والغاز وقانون الاحزاب السياسية ، وقانون المجلس الاتحادي وقانون المحكمة الاتحادية ..."ناهيك عن غياب الموضوعية وادراك المصلحة الوطنية عند التصويت بالرفض على مشاريع القوانين الستراتيجية من قبيل مشروع " البنى التحتية "، او استخدام اسلوب التسويف والمماطلة والاطالة عند التصويت على قضايا تعرقل عمل السلطة التنفيذية والتي تمس مفردات الحياة اليومية للمواطن العراقي كاقرار " الميزانية العامة للدولة ". ويفضل بعضهم الصمط بدل المشاركة في المناقشات التي تجري داخل اروقة مجلس النواب ، وان شارك بعضهم الاخر في تلك المناقشات ، فنجد طروحاتهم ونقاشاتهم(*) تتسم بالغرابة من جانب والتي تصل في بعض الاحيان الى حد السذاجة والتي تنم عن عدم ادراك المتحدث عما يقول من جانب اخر . مع استفحال ظاهرة الغيابات المستمرة عن جلسات مجلس النواب او الامتناع عن الحضور او المقاطعة والخروج من قاعته فردا او جماعات احتجاجا على بعض مشاريع القوانين المزمع التصويت عليها ، ناهيك عن تورط بعض اعضاء المجلس في قضايا فساد (**) كل ذلك اسهم في التاكل المستمر في المكانة المعنوية والادبية لعضو مجلس النواب العراقي وبالتالي اهتزازصورة نائب مجلس النواب لدى المواطن العراقي حتى ساده شعور عام لدى غالبية المواطنين بان المجلس غير مكترث بمشاكلهم وهمومهم ومعاناتهم ،كما هو مؤشر في جدول رقم (() .

جدول رقم ( ) (()

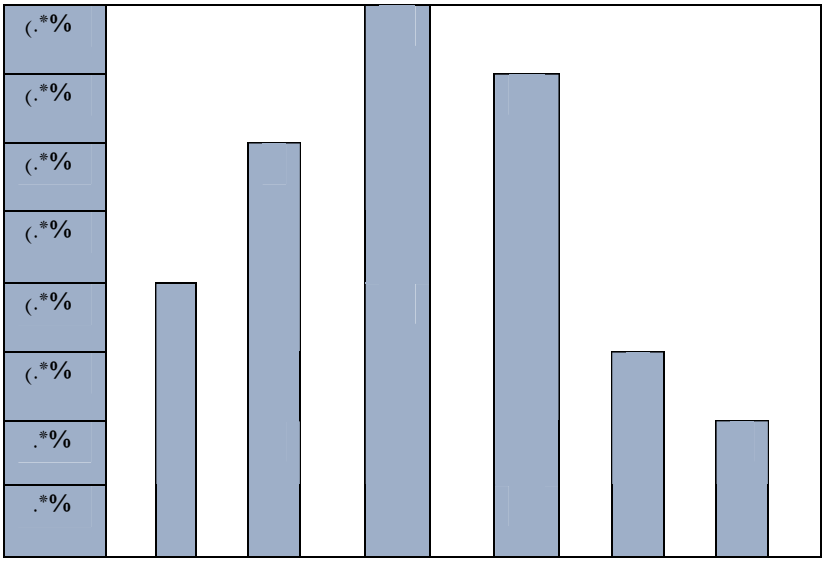

رفض الاجابة لااعرف
اعارض تماما اعارض الى حد ما
اوافق الى حد ما اوافق تماما

وواحدة من الحلول التي يمكن القيام بها لتفعيل دور مجلس النواب واصلاحه هو اخضاعه لعملية المأسسة او اللجوء الى مايعرف بـ " الهندسة المؤسسية " و يقصد

حد ما تعارض تماما يعبر المجلس عن مشاكل المواطنين

بها ان المؤسسات السياسية والدستورية عرضه لتغيير مستمر ، وهذا التغيير يعني تطوير المؤسسة ، او الاطاحة بها ، او دمجها في مؤسسة اخرى او تقسيمها الى مؤسستين ، او تغيير اسمها مع استمرار قيامها بنفس الوظيفة( ).

وسواء تم الاخذ بـ الهندسة المؤسساتية " او عدمها فالضرورة الموضوعية تقتضي كخطوة اولى وقبل اجراء الانتخابات ، هو قيام المرشح بجذب اهتمام الناخبين من خلال العديد من الوسائل مثل الخطب واللقاءات والاتصالات المتعددة والكثيرة ورفع شعارات بسيطة ومشروعة والانتقال من مكان لاخر التماسا لاصوات الناخبين ( ) .

(هذا الاسلوب يجمع بين التبادل والتفاعل في العلاقة بين المرشح والناخبين ، وتقوم على عدد من الفرضيات منها ( ))

(. ان الناس يتبعون الاشخاص الذين يلهمونهم .

.. المرشح الذي يملك الرؤية والحس المؤثر يمكن ان يحقق امورا عظيمة .

.. الوسيلة التي يملكها المرشح لتحقيق مايهدف اليه تنتقل في حقن الطاقة والحماس للاتباع.

والنائب المرشح لايستطيع ذلك ان لم يملك صفات ذاتية ، تعينه على تحقيق طموحاته ويمكن الاشارة لبعض منهم ( ).

(١) الرؤية " vision"

(٢) سحر الشخصية " ch ism "

(٣) التمكين " En ble"

(٤) الاستثارة او التحفيز الفكري " intellectu l stimul tion".

وعلى المرشح الكشف عن سيرته الذاتية بجميع تفاصيلها التي من شأنها استمالة هيئة الناخبين ، وضمان سلامة الترشيح ومن ذلك ، هو(".) :

(١) ابراز المؤهلات العلمية والفكرية والمهارات المناسبة التي تأهله في عمله التشريعي والرقابي .

(٢) ذكر اهم النشاطات والمشاركات الثقافية والسياسية والاجتماعية وتقديم مايثبت نجاحه الوظيفي خلال الاربع سنوات الاخيرة .

(٣) بيان البرنامج السياسي والاقتصادي للمرشح مع ايضاح نقاط التشابه والاختلاف مع برامج المرشحين الاخرين .

(٤) عمل حلقات نقاشية تخص اوضاع الساعة من خلال اجهزة الاعلام ولاسيما المحلية لاثبات الاطلاع والقدرة والمعرفة التامة بدقائق الاحداث الجارية .

(٥) الدعوة الى مناظرات مع المرشحين الاخرين يحضرها اكبر عدد من الناخبين .

(٦) اعلان التزامة بالتواجد المناطقي للمرشح خلال حملته الانتخابية .

وتجمل الفلسفة الفقهية الحديثة ما ذهبنا اليها من شروط واجب توفرها في النائب المرشح وهي " ان يكون امينا عند ترشيح نفسه وانه قادر ومكين من اداء مهمات المنصب مع عفة ونزاهة ( ). ان من يتبوء منصبه في مجلس النواب العراقي يجب عليه اولا وقبل كل شئ الالمام والمعرفة بالدستور والقوانين المرتبطة بالحياة البرلمانية والسياسية والحزبية ، وتنظيم السلطات العامة في الدولة ، ومعرفة اللائحة الداخلية لمجلس النواب والهيكل التنظيمي ، ونظام العمل الداخلي له والعملية التشريعية في السياق البرلماني ، والدور الرقابي والمالي للمجلس ودوره في صنع السياسات العامة .

وبهذا يتضح ان من شروط وفاعلية مجلس النواب في دوره التشريعي والرقابي يعتمد وبشكل كبير على كفاءة النائب ، وقدرته في امتلاك مستوى عال من الثقافة والكفاءة للاضطلاع بفهم واسع لمهامه التشريعية والرقابية ( ).وان تكون

لديه الرغبة والارادة والاستعداد لممارسة دوره الرقابي على ان يكون ملتزما بالموضعية والشفافية والنقد البناء والحرص على تحقيق الاحسن وليس السعي لتعطيل عمل السلطة التنفيذية بغرض اشعار المواطنين ان للنائب وجودا وقدرة على التاثير على الحكومة ، وهذا يقتضي ان يكون النائب حرا ومستقل في ارادته وذاته و في ارائه وقراراته في القضايا العامة التي تهم البلاد والعباد بعيدا عن ضغط وتوجيه ورؤسائه ومرؤوسيه ، وهذا يمكن تحقيقة بتغيير النظام الانتخابي .

فلسفة النظم الانتخابية في ضوء الانتخابات العراقية لعام * * *

يعرف النظام الانتخابي بأنه " مجموعة المبادئ والقواعد والمؤسسات والاجهزة التي تنظم عملية الانتخابات وتؤثر بها ، انه باختصار الية الاختيار السياسي "("(). "هو طريقة لاختيار الاشخاص لتولي مناصب معينة عن طريق اختيار الناخبين او المؤهلين للتصويت بموجب قواعد واجراءات النظام الانتخابي "("(). " هو ممارسة الفرد حق الاختيار في الوقت الذي تتسابق فيه الارادات المؤهلة لتلك الممارسة" (").لقد تبنى العراق في انتخابات عام (*) نظام القائمة الانتخابية (المغلقة) الذي جعل الخيار الحقيقي بيد الاحزاب والكتل والتيارات لابيد الناخبين .وفي انتخابات عام (*) تم اتبع نظام "القائمة المفتوحة"وفي حقيقته هو نظاما انتخابيا مغلقا مع ذيل مفتوح على داخل القائمة لاعلى خارجها ،وهوذيل يسمح للناخب التاشير على اسم مرشح واحد يختاره من بين المرشحين ضمن القائمة ذاتها لتكون النتيجة لصالح القائمة بالاساس وضمنها لصالح واحد من الرشحين ضمن القائمة ذاتها فاين صفة المفتوحة ، وعليه اعتقد كثير من العراقيين خطا ، بان الانتقال من القائمة المغلقة الى القائمة المفتوحة سوف يحدث تغيير كبيرا في مسيرة العملية الانتخابية ، ودفع العمل البرلماني العراقي للامام ، بل العكس قد حدث ، فان تعديل قانون الانتخابي خلق حالة من الارباك والحيرة للمواطن العراقي في محاولته الخيار والمفاضلة في لحظة الادلاء بصوته ، هل يصوت للقائمة ؟ ام يصوت للمرشح ؟ ام الاثنين معا ، وعليه فقد افرزت نتائج انتخابات عام (*) عن فوز ( )) مرشحا ممن وصل الى عتبة القاسم الانتخابي . وهذا يعني ان (" () نائبا ممن يشغلون حاليا مقاعد مجلس النواب البالغ عددها " " (" لم يستطيع الحصول على الاصوات الكافية اي " القسام الانتخابي "التي تأهلهم شخصيا للدخول الى مجلس النواب لعل هذه واحدة من اخلالات وافرازات قانون الانتخابات ، وها هي لغة الارقام تفصح عن نفسها . " " الحديث عن شرعية وشعبية وكفاءة الثلثمائة وسبعة نائبا ، وما الحقه هذا القانون من اجحاف بحق احزاب وجماعات سياسية وما اعتراه الكثير من النقص والغموض مما يتطلب اعادة النظر فيه وبما يحقق الشفافية والعدالة ".

ومن المعروف ان النظام الانتخابي في اي دولة هو انعكاس حقيقي ومقياس يعتد به لمعرفة ماتتمتع به هذه الدولة من ديمقراطية من عدمها ومن وجود حياة نيابية سليمة فللنظام الانتخابي دور في تفعيل البرلمان لانه يعزز دور الاعضاء في مدى توافق هذا النظام الانتخابي مع الارادة الشعبية ويقنع المواطن بانه صوته الانتخابي سيكون مؤثرا وسيعمل في اتجاهه الصحيح ( ). فاذا كانت النظم الانتخابية لعام ( ) (( ) التي تبنتها قيادات الكتل والاحزاب العراقية لاختيار اعضاء مجلس النواب تتقدم سواها من الاسباب التي اعاقت فعالية مجلس النواب وحجمت انجازاته التشريعية والرقابية والمالية، واسهمت في انحسار شعبيته والشك في شرعيته،وصعود اكثرية من عديم الكفاءة والاختصاص، والى فوضى في التشريع والى تضارب القوانين وتاخير اقرارها وتفعيلها ومراقبة ومتابعة تطبيقها،واللا اضعاف وتغيب المعارضة السياسية، وهي ركن اساس من اركان النظام الديمقراطي عامة والنظام البرلماني خاصة.

وعليه فالضرورة تقتضي لاصلاح العملية السياسية المرتبطة اساسا بواحدا من اهم اركانها ونقصد بها "المؤسسة التشريعية " "مجلس النواب " أذا ماارید للاخير تصحيح مساره وتحقيق اهدافه يتوجب تغير النظام الانتخابي القائم والاخذ بنظام انتخابي جديد "نظام التصويت الفردي " وما دمنا نتحدث عن نظام انتخابي جديد فلابد من الاشارة الى عدم وجود نظام انتخابي مثالي او خالي من العيوب ، كما انه لايوجد نظام يخلوا من المزايا ، وتطبيق اي نظام انتخابي لايكون بوصفه النظام الامثل بل الانسب الذي يعبر عن ارادة الامة وتطلعاتها ويسهم بتعزيز الدولة ومؤسساتها الدستورية والسياسية.

نظام التصويت الفردي :

ويقصد "بنظام التصويت الفردي " تقسيم العراق الى دوائر صغيرة عددها مساوي لعدد اعضاء مجلس النواب ، طبقا لما نص عليه الدستورو طرحه في المادة " " / اولا " ((يتكون مجلس النواب من عدد من اعضاء بنسبة مقعد واحد لكل مائة الف نسمة من نفوس الشعب العراقي ...)) فاذا احتفظ مجلس النواب بمقاعده الحالية ( ) مقعدا فيجدب ان يقسم العراق الى ( ) دائرة انتخابية على ان تنقص منها كوته الاقليات ، ويختار الناخب نائبا واحدا (الناخب يعطي صوته لنائب واحد)( )(). وطبقا لهذا المعيار نجد ان التصويت الفردي هوذلك الانتخاب الذي لايتم فيه التصويت الا لمرشح واحد فقط ، وذلك حين يجد الناخب امامه مرشحين افرادا ، ويكون عليه ان يدلي بصوته لفرد واحد منهم فقط ، ويترتب على هذا ان يكون عدد الدوائر الانتخابية مطابقا لعدد مقاعد مجلس النواب ، وان تكون الدوائر الانتخابية صغيرة ( ). ويعد المرشح الذي يفوز بأكثر الاصوات هو الفائز ، اي ينجح في الانتخابات من يحصل على الاغلبية النسبية لعد الاصوات حتى لو كانت هذه الاغلبية اقل من الاغلبية المطلقة للاصوات الصحيحة ، والمثال على ذلك : لو ان دائرة بها ثلاث من المشرحين ، وحصل الاول على ( ).) صوت والثاني على ( ).) صوت والثالث على ( ).) صوت ، فان الاول هو الذي يفوز ،ولهذا فان اجراء الانتخابات وفقا لهذه الطريقة يتم دائما في جولة انتخابية واحدة .

ومما لاشك فيه ان هذه الطريقة واضحة وبسيطة وتنتهي فيها العملية الانتخابية في جولة واحدة دون الحاجة الى انتخابات تكميلية ( )وللنظام الانتخابي هذا فوائد ، يمكن اجمالها على بعض الصعد .

فعلى صعيد الشان العام ، فان تقسيم الدوائر الانتخابية المقترح يسهم في حصر الفساد الانتخابي وعملية تزوير النتائج في دائرة ضيقة ، ويمكن الرأي العام من مراقبة المفسدين وغير الكفوئين ، وتقليل نفقات الحملات الانتخابية كون المرشح غير مضطر لصرف الاموال الطائلة على الدعاية للوصول الى عدة ملايين ناخب لتعريفهم ببرنامجه الانتخابي ( )، اذ من السهل على المرشح الوصوال الى الناخبين واحدا واحدا ولذلك لن يضطر لصرف الاموال للوصول اليهم ،كما ان صغر المنطقة الانتخابية يعطي للناخب امكانية تقدير كفاءة المرشحين ووطنيتهم ، وبنفس الوقت يتحرر الناخب من قبضة الاحزاب وشروطها وبالتالي تكون له حرية في الاختيار والمفاضلة وطبقا لهذا النظام الانتخابي ان من يصلون الى قبة البرلمان يتميزون برصيدهم الشخصي من جانب ، ويشغلون مقاعدهم تحت قبة البرلمان بارادة الناخب حصرا وليس بارادة زعيم القائمة من جانب اخر . اما من يفوز فسوف يسعى جاهدا لرضاء طموحات الناخب حتى اذا جاء مسعاه احيانا على حساب مصالحة الشخصية او مصلحة الحزب الذي ينتمي اليه مما يؤدي الى نشوء صلة وثيقة تربط النائب بالناخبين والاستجابة لرغباتهم لكي يحصل على تأييدهم عند اعادة الانتخاب في الدائرة .

وعلى صعيد المؤسساتي فان النظام الانتخابي المقترح يسهم في اتجاهين متعاكسين الاتجاه الاول يكون من السلطة الى الشعب للتعريف بالقرارات السياسية والسياسات العامة التي ستتبناها الدولة . اما الاتجاه المعاكس ، فيمثل التنفيذية

العكسية لهذه القرارات وموقف الشعب من السياسات العامة للدولة ، والبدائل التي تقدمها لمعالجة المشاكل العامة التي تمر بها الدولة كما يسهم هذا النظام بوجود حكومة قوية فعالة ومستقرة مدعومة باغلبية برلمانية ، وتقابلة معارضة متماسكة وقوية .

وعلى الصعيد الحزبي ، فالاحزاب التي تدخل الانتخابات ستجد نفسها امام منافسة قوية ومحتدمة من قبل مرشحين حزبين ومستقلين اكفاء واقوياء وعليه فهي مجبرة وليست مخيرة في تقديم افضل مالديها من المرشحين ممن تتوفر فيهم افضل المؤهلات ويتمتعون بقاعدة شعبية اذاما اريد فوزهم .

ان تغيير النظام الانتخابي الحالي واستبداله بنظام التصويت الفردي سيمكن المرشحين الاكفاء وذوي الشخصية القوية والمقنعة والمثقفة القادرة على انتاج الافكار الخلاقة من الوصول على قبة المجلس .

ومن ابرز الدول التي تأخذ بنظام التصويت الفردي ، فرنسا لانتخاب نواب الجمعية الوطنية ، وانكلترا والولايات المتحدة الامريكية لانتخاب اعضاء الكونكرس .

ورغم المزايا التي يتمتع بها نظام التصويت الفردي لكنه لايخلو من عيوب لعل ابرزها ان هذا النظام يجعل المرشح او النائب اسير لارادة ناخبيه ومصلحة دائرته الانتخابية على حساب المصلحة العليا للدولة ويشجع على انتشار ظاهرة شراء الاصوات ، ويقلل من حضوظ المرشحين الحزبيين ويزيد من حضوط المرشحين المستقلين و هذه العيوب لاتقلل باي حال من الاحوال من اهمية وجدوى القانون الانتخابي المقترح هذا.

الخاتمة

ان ولدة مجلس النواب بعد انتخاب اعضائه وممارسة وظائفه في دورتين انتخابيتين يعد انجازا كبيرا ومن الحالات الاستثنائية القليلة التي تقام فيها سلطة تشريعية خارج ماهو مألوف في التجارب الانسانية .

مجلس النواب العراقي راى النور بعد غياب طويل وفي ظروف غاية في التعقيد والصعوبة ، من انهيار تام لمؤسسات الدولة من دستورية وسياسية عسكرية الى فوضى سياسية واضطرابات امنية الى محاولات داخلية واقليمية سعت الى تحجيم هذه المؤسسة وافشالها ، ومع رجاحة اعلب هذه الاسباب ومصداقيتها الانها لاتزال تطرح في تبرير تعثر مجلس النواب في عمله وقلة انجازاته.

ولكن وفي المقابل وفي ظروف تكاد تكون مشابهة لدول وشعوب أخرى مرت بمثل مامر به العراق من حروب واحتلال وعدم استقرار ، ولكن تلك الدول وشعوب استطاعت ان تتجاوز محنتها وتشرع في اقامة مجالس تشريعية رائدة انجزت الكثير وقدمت الرائع والمفيد ، ها هي اليابان قصفت بالسلاح النووي واسقط عرشها المقدس وهزمت واحتلت وعلى منوالها او مثلها المانيا وكوريا الجنوبية .

الاستشهاد هذا جاء على اساس المقاربة وليس المقارنة . وبالمقاربة هذه يظل السؤال شاخصا بالنسبة لهاتين التجربتين ، الاولى تنجح وتعزز والثانية تتعثر وتتراجع ، فهل الامر بالنسبة للتجربتين نجاحا وفشلا متعلق باشكالية بنيوية اجتماعية مرتبطة بالثقافة والوعي ولارث الحضاري ، ام الافتراق والاختلاف بين هاتين التجربتين سببه خلل مؤسساتي دستوري سياسي ، ام التجربة البرلمانية العراقية حوت الامرين معا، مضافا لها صراعات وخلافات عقائدية ومذهبية وغياب ثقافة مجتمعية واعية وارادة سياسية فعلية ، لتشكل بمجموعها كوابح ومعوقات شلت عمل مجلس النواب من انجاز ماهو احسن .

وعليه اذا ما اريد الشروع لتأسيس برلمان تفاعلي مع محيطه الاجتماعي وفي داخل اروقته و يقدم الانجاز ويحقق مبتغاه ويتطلع الى مستقبل افضل ان يصار الى مشروع مدني ينهض به ذو الاختصاص والكفاءة بعيدا عن المحاصصة يكون

مستقلا وان توفر له الامكانيات المادية والضمانات القانونية لضمان حيادية القائمين عليه واستقلاليتهم على ان يتم على مرحلتين:مرحلة قصيرة ، سريعة ومكثفة لتهيئة الناخب نفسيا وسلوكيا في الاختيار والمفاضلة في الانتخابات التشريعية المقبلة . ومرحلة ستراتيجية طويلة الامد يقوم بها ذوي الاختصاص في علم النفس والاجتماع والسياسات العامة ، وحل الصراعات العامة والاعلاميين والاكاديميين ورجال الدين المتنورين يشرعون بتشخيص الاختلالات ووضع البرامج والدراسات لمعالجتها ، لاحداث تغير في الحدث الاجتماعي وبالتالي تصحيح مسيرة السلوك الانتخابي . لا ينقص هذا المشروع الا الارادة السياسية ولاشك ان فاعلية البرلمان تزداد كلما تمتع النائب بمؤهلات وخبرات عملية وثقافية ، فكلما اتسعت وتعددت مؤهلاته تمكن من اقناع المجلس باهمية القضية التي يطرحها ، ناهيك عن حديثة الذي يكون موضع اهتمام المجلس ورئيسه والحكومة على حد سواء .

وبالحديث عن مجلس النواب فان الدورتين الانتخابيتين للمجلس لعامي " □ " اظهرت على صعيد الممارسة والنتائج المتحققة ان دورة المجلس الاولى كانت الافضل اداء والاحسن انجازا من الدورة الثانية وهذا يوشيرالى سير المجلس بالاتجاه المعاكس لطبيعة الاشياء .ومجلس النواب العراقي شانه شان اي مجلس تشريعي اخر تتحكم في تشكلته ومهامه وانجازاته ثلاث مصادر الناخب ، النائب ، ونوع النظام الانتخابي وهذه المصادر الثلاث محكومة بالبيئة الاجتماعية والارادة السياسية، فاذا كان الامر كذلك فكيف نستطيع احدث ثغرة في هذا الطوق والشروع بالتغيير نحو مجلس نواب افضل ؟ يحفز الناخبين ويزيد من عدد المقترعين و يرتقي بالطبيعة التنافسية للمرشحين ،و يجبر قادة الاحزاب والتيارات والكتل من ترشيح الكفوء العادل والنزيهه الجسور ، و تحجيم المحاصصة الطائفية و تشكيل حكومة فاعلة ومعارضة قوية ؟و بعيدا عن الطرح النظري والتنظير الفلسفي فأن" نظام الانتخاب الفردي " بالياته ونتائج تطبيقاته يعد حلا عمليا وواقعيا يحقق ماذهبنا اليه ويتحاشى نتائج وافرازات ومساوئ النظاميين الانتخابيين السابقين" القائمة المغلقة والمفتوحة "ويسهم في ترميم العملية السياسية.

هذا ماشرعت به تجارب انسانية سبقتنا وانهت شلل مؤسساتها التشريعية وعززت هيئاتنا السياسية بالعزوف عن كل الانظمة الانتخابية مختارة ومفضلة نظام التصويت الفردي فانجزت الكثير وحققت الاحسن والمفيد .

المصادر والهوامش

(١) نقلا عن : زهير شكر : الوسيط في القانون الدستوري ، الجزء الاول ، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية . النظرية العامة والدول الكبرى ،ط . المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع بلا /) .

(٢) محمد رفعت عبدالوهاب : الانظمة السياسية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ،) : .

(٣) برلمان اصل الكلمة فرنسي ، وتعني اصطلاحا " parlia ant" بمعنى المشاورة ، وهي مشتقلة من الفعل "parler" اي يتكلم ، وكانت تعني الجمعية التي تجري فيها المناقشات ، وقد ظهرت في القرن الثالث عشر ، وقد اخذت بها اغلب الدول ولاسيما دول اوربا الغربية ، والولايات المتحدة الامريكية وفيما بعد كندا بأستعارتها والاخذ بها ومن ثم بدأوا يطلقونها على مجالسهم وهي من المفردات التي تعني السلطة التشريعية .

(٤) محمد رفعت عبد الوهاب : مصدر سابق ، ص : .

(٥) عبد الكريم علوان : النظم السياسية والقانون الدستوري ، مكتبة دار الثقافة ، عمان . الاردن) .

(٦) خالد سمارة الزعبي : مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية ، المركز العربي للخدمات الطلابية ، عمان . الاردن) .

(٧) ينظر من المادة (:) الى المادة ( )) من القانون الاساسي لعام ، اي الابواب ( ) منه .

(٨) نزار توفيق الحسو : الصراع على السلطة في العهد الملكي ، دراسة تحليلية في الادارة والسياسة ، دار افاق عربية ، بغداد ، r : .

(٩) نفس المصدر ،ص : .

(١٠) المادة (.) من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لعام .

(١١) الفقرة (() من المادة ( )) من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لعام .

(١٢) ينظر الفقرتين (هـ) ((() من المادة ( ))والفقرة (() من المادة والفقرة (() من المادة ( )) من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لعام .

(١٣) المادة ( )) من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لعام .

(١٤) المادة (() من دستور جمهورية العراق لعام .

(١٥) المادة (.) من دستور جمهورية العراق لعام .

(١٦) لمعرفة المزيد ينظر الى نص اللائحة التنظيمية رقم (() في ((( ) الصادرة من سلطة الائتلاف تحت عنوان (حل مجلس الحكم) والمتاح على الموقع الالكتروني ، coalitionorgwww.iraq/ Arabic /regulation

(١٧) رالف م . غولدمان : من الحرب الى سياسة الاحزاب ، التحول الحرج الى السيطرة المدنية ، ت ، فخري صالح ، الدار الاهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، : .

(١٨) تهاني مؤيد : مجلس النواب العراقي الجديدة ، المجلة البرلمانية ، ع ، الاول ، بغداد ، www. وفي نتائج معاينات المرصد النيابي العراقي .

(١٩) شركة الشرق للبحوث : استطلاع للراي العام عن مؤشر الراي العام العربي للفترة من : شباط . a E. aithan @ ashrqceter.co .co www.asharqco

(٢٠) احمد عزت راجح : اصول علم النفس ، ط ، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، co : .

(٢١) مجموعة باحثين : العراق دراسات السياسة والاقتصاد ، سيار الجميل : الموقع الجغرافي للعراق واهميته الاستراتيجية ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ابو ظبي ، : .

(٢٢) علي الوردي : شخصية الفرد العراقي ، دار العارف ، بغداد : .

(٢٣) عامر حسن فياض : الطبقى الوسطى الشرط السوسيولوجي لاعادة السلم المدني وبناء الدولة العراقية للعلوم السياسية ، العدد الاول ، الجمعية العراقية للعلوم السياسية ، بغداد ، اذار ، : .

(٢٤) S uels kirsit ,post– conflict buiding and constiution oking ,chicago journol of international law , The university of chicago law school ,, ,january, post , p p .

(٢٥) جين اس . هولدن واخرون : ماهي الديمقراطية ؟ منشورات مجموعة اقرأ فقط ، مطبعة النور .

(٢٦) نحو تطوير ونزاهة العمليات الانتخابية العربية :. الانتخابات النيابية الاخيرة في مصر . لبنان . العراق . فلسطين . ورشة عمل اقليمية . القاهرة : : os post :

(٢٧) عماد مؤيد : البعد الديني في الخطاب السياسي للاحزاب العراقية ، مجلة المستقبل العراقي ، السنة الرابعة العدد : ، بغداد مركز العراق للابحاث ، ايلول os s s .

*ومن الشخصيات البارزة الاخرى التي فشلت في الصعود الى مجلس النواب (احمد عبد الغفور السامرائي رئيس الوقف السني ، وعبد القادر العبيدي وزير الدفاع وعبد مطلق الجبوري نائب رئيس الوزراء السابق وجلال الدين الصغير وهمام حمودي وحميد معلة وهم من قيادات المجلس الاسلامي الاعلى وسلام الزوبعي نائب رئيس الوزراء السابق ، وخالد الملا وخلف عليان ومريم الريس) .

( )سليم الحص :النزاهة في الانتخابات البرلمانية مقوماتها والياتها في الاقطار العربية ، ندوة النزاهة في الانتخابات ،المنظمة العربية لمكافحة الفسادمركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، اذار s .

( )شركة الشرق للبحوث ، مصدر سابق .

( )شركة الشرق للبحوث ، مصدر سابق .

( ) لاراي الويستر :(نظام الحكم في الولايات المتحدة الامريكية ،ت ، جابر سعيد عوض ، الجمعية المصرية كنشر المعرفة والثقافة العالمية ، القاهرة ، بلا s) ..

(() طارق حرب : النظام الدستوري والقانوني العراقي لسنة s ، مكتبة بغداد، s s) .

( )) صاحب الربيعي : الحوار المتمدن ، ع ، s ، في s / (/ / ، المتاح عل الموقع الشخصي للكاتب www.watersexpert.se

( )صاحب الربيعي : مصدر سابق

ولمعرفة المزيد : مراجعة ثناء فؤاد عبد الله : اليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، واحمد ثابت : التعددية السياسية في الوطن العربي ، تحول قعير وافاق غائمة ، مجلة المستقبل العربي ، wwww s s : ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، كانون الثاني ، s . واحمد مطر محمد : الرأي العام العراقي ...الى اين . اوراق عراقية ، ع(() ، مركز البحوث العراقية ، بغداد s .

( ) شركة الشرق للبحوث ، مصدر سابق .

(()ياسين سعد محمد البكري : اشكاليات الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، ع : ، مركز المستنصرية للدراسات العربية و الدولية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ايلول s s : .

* لقد وجهت النائبة السيدة (شذى الموسوي) انتقادات حادة اثناء ردها على مداخلة احد النواب الذي دعا الى خفض رواتب اعضاء المجلس ، تقول النائبة (انا سعيدة لان اخواني ينتقدون الرواتب التي يأخذونها ، ولكن اذكرهم باليوم الذي صوتوا فيه على تلك الامتيازات ، وفي تلك الجلسة قلت ان

العضو لايحتاج الى مثل هذه الامتيازات ، وفي حينها قال احدهم :. ان الذي يريد ان يكون شريفا يصبح شريفاً على نفسه ، والذي يريد ان يصبح تقيا فليصبح تقيا على نفسه) . نهلة النداوي : الاداء البرلماني للمرأة العراقية . دراسة وتقويم . مطبعة الطباع ، بغداد ،) . : * .

* في الدورة الاولى لمجلس النواب ( ) . *) . ( ) نائبا لم ينطق بكلمة واحدة خلال الاربع سنوات ، ومنهم ( )) نائبة .

* يرجى مراجعة جدول رقم (() .

( ) شركة الشرق للبحوث ، مصدر سابق .

( ))كمال المنوفي : نظريات النظم السياسية ، الكويت ،) ( ) (:

( ) لارى الوبتز : مصدر سايق ، ص .

( )BassB. .Leadership and perfor ance beyond expectation . New york .free press. .p.. . (.) Scher er horn ,j.R.,Manage ent and organizational Behavior.USA,john wiley and Sons , ,p. USA

(.) لمعرفة المزيد يراجع المصادر التالية : لطيف القصاب : الانتخاب وقراءة في معايير اختيار الاقداروالاكفاء ، مركزالمستقبل للدراسات والبحوث ، ، المتاح على الموقع p csy .netwww.info وزاراانيوز . باسل الزغيلات:المرشح المثالي للانتخابات النيابية ، المتاح على موقع www zaranews.net/articles / info .ht l ومجلة اصداء : ماهي الصفات التي يجب ان يتمتع بها المرشح للانتخابات ؟ ، مجلة اصداء ، ع(:) ، نيسان / المتاح على موقع : page.phd?p news&i www.asdaazahle.co

( ) نقلا عن : طارق حرب : النظام السياسي والدستوري العراقي لسنة news، مكتبة ، بغداد .news .

( )المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة ، البرلمان في الدول العربية (رصيد وتحليل) بيروت .news)phd.

( ))عصام نعمان : الكيان والنظام . مشكلة علاقة ، دراسات عربية ، بيروت ، ع(() ، نيسان ph news) .

( ))المعجم الحديث للتحليل السياسي ، ت ، سمير عبد الرحيم الحلبي ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت news)) ph.

( )ايمن احمد الورداني : حق الشعب في استرداد السيادة ، مكتبة مدبولي ، القاهرة .ph news.

(()فرانسيشكا نيندا واخرون : التحول نحو الديمقراطية ، المؤسسة الدولية للديمقراطية الانتخابات .ph news : .

( ) خالد حميد حنون : الانظمة السياسية ،ط(() ، العاتك لصناعة الكتاب ، القاهرة . مصر ، ph news) .

( ))سعاد الشرقاوي : الانظمة السياسية في العالم المعاصر ، القاهرة ، مصر .ph ph news. ولمعرفةالمزيد:يراجع:

نعمان احمد الخطيب : الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري ، ط(() ، ومكتبة دار الثقافة والتوزيع ph.

حسان محمد شفيق : الانظمة السياسية والدستورية المقارنة ،ط(() ، العاتك لصناعة الكتاب ، القاهرة . كصر / / .

( ) الكليت ، يورجن ورينولدز ، اندروا : الانظمة الانتخابية في السياق الاردني ، مركز الدراسات الستراتيجية ، الجامعات الاردنية ، عمان: (: .

( )محمد كاظم المشهداني : النظم السياسية العاتك لصناعة الكتاب القاهرة ، طبعة منقحة ،) : .